العرب
الثلاثاء 2021/10/05
السنة 44 العدد 12200

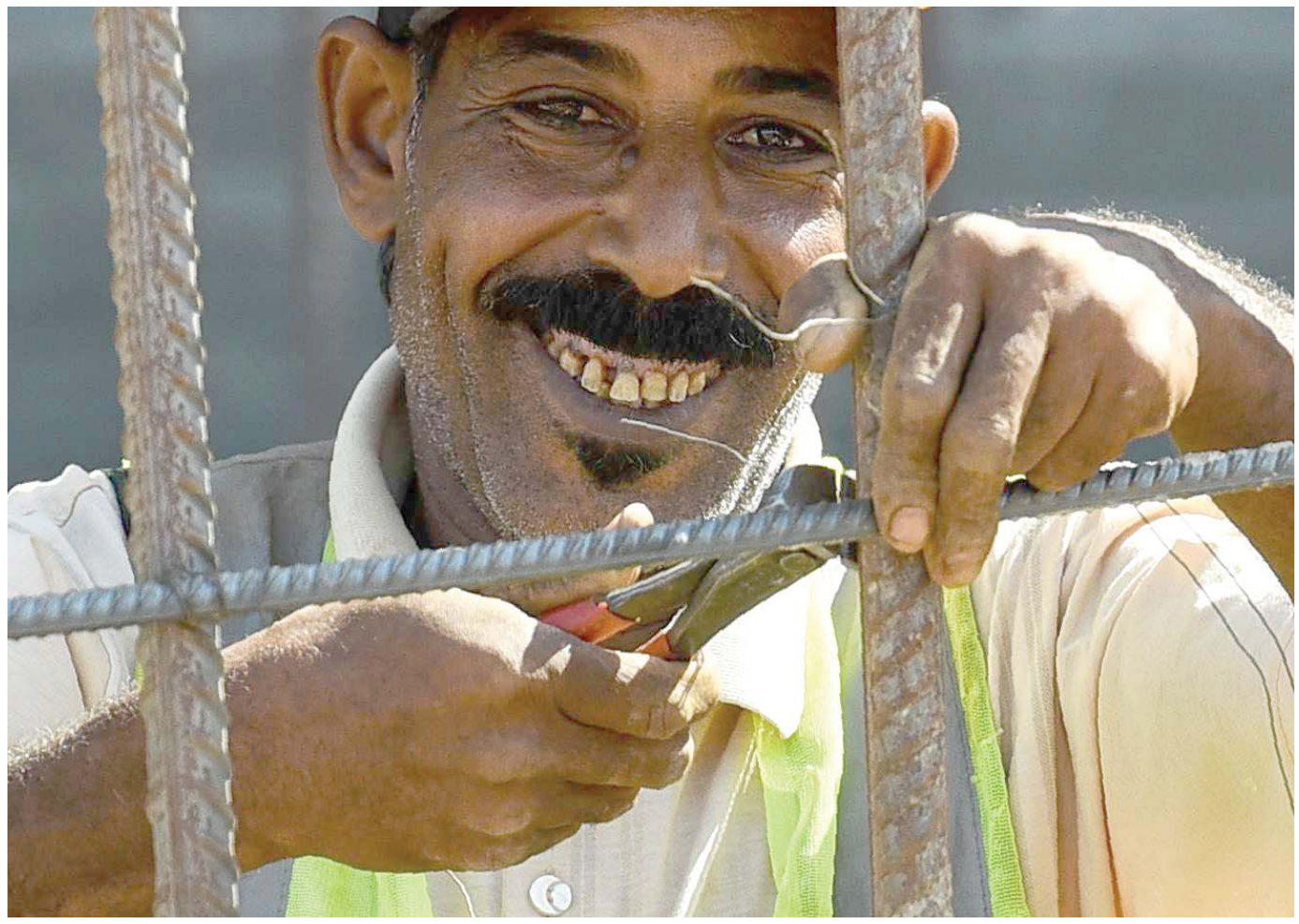

نافذة جديدة تدعم المكاسب

وثيقة تأمين مصرية تعزز حقوق العاملين في الخارج

استجابة لمطالب المغتربين لتجنب مشكلات الحوادث وصرف التعويضات

خطت القاهرة خطوة نوعية جديدة في طريق ضمان حقوق المصريين العاملين بالخارج، وحل جميع المشكلات التي تواجههم عند حدوث حالات الوفاة ونقل الجثامين والتعرض للحوادث، فضلا عن الأزمات التي تطرأ بسبب الخلافات مع أصحاب الأعمال، بعد نحو شهر ونصف الشهر من تأسيس شركة حكومية لإلحاق العمالة بالخارج لحمايتهم من الوقوع في أزمة العقود المزوّرة.

القاهرة – أعلنت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج الاتفاق على إصدار وثيقة تأمين للمغتربين بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية والاتحاد المصري للتأمين، وذلك لأول مرة.

وتشهد الفترة الراهنة استكمال الاتفاق على الإجراءات الفنية لإصدار الوثيقة مع الجهات الحكومية، منها شركة التحصيل التابعة لوزارة الداخلية للوقوف على الجوانب المالية لآلية التحصيل، ودراسة آلية المؤمن عليهم من العاملين الذين تمتد فترة تواجدهم خارج البلاد بما يتجاوز فترة تغطية الوثيقة والسماح لهم بتجديدها من الخارج.

وقالت وزيرة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج نبيلة مكرم في بيان إن "الوثيقة تأتي استجابة لمطالب المصريين في دول الخليج حيث يمثلون الشريحة الأكبر من المغتربين خاصة في ما يتعلق بحالات الوفاة والتعرض للأخطار المختلفة التي تستوجب صرف التعويضات المناسبة".

وكشف نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رضا عبدالمعطي أن وثيقة التأمين اختيارية وتشهد حاليا برنامج عملها والمنصة الإلكترونية الخاصة بها من جانب مجموعة التأمين التي تضم شركات التأمين التي ستصدر الوثيقة، متوقعا أن يشهد هذا الأسبوع موعد إصدارها رسميا.

وقال لـ"العرب" إن "قيمة الوثيقة التي يتم صرفها عند وقوع الأخطار لن تقل عن 6500 دولار، مقابل قسط شهري يبلغ 6.5 دولار يمثل 1 في الألف من قيمة الوثيقة".

وأوضح عبدالمعطي أن دور الهيئة مستمر بعد إصدار الوثيقة في المتابعة والتقييم ومدى التزام المجمعة في صرف التعويضات وسيتم تطويرها في ضوء المتغيرات العملية وإمكانية توسيع تغطيتها التأمينية.

وتكمن أهمية الخطوة في أن الوثيقة تركز على أهم أزمتين تؤرقان المصريين وهما الحوادث والوفاة وأيضا استرداد جزء من حقوقهم المسلوبة خلال السنوات الماضية، لكنها خطوة تأخرت كثيرا.

وجاء تدشين الوثيقة في توقيت ملائم بعد التعاون المصري – الليبي أخيرا والذي يقضي بدخول نحو مليون عامل مصري للعمل في ليبيا، وهم في حاجة ماسة للتأمين ضد أخطار الحوادث والوفاة، بجانب العمالة المتوقع هجرتها للعمل بالعراق.

وقال مصطفى الصاوي عضو الاتحاد المصري للتأمين لـ"العرب" إن "الوثيقة إيجابية للغاية، لكنها بحاجة إلى ترويج كبير"، موضحا أن الفترة المقبلة ستشهد حملات إعلانية مكثفة لتوعية المغتربين للاشتراك بها وتوضيح مزاياها، كما ستتركز بمصلحة جوازات السفر.

رضا عبدالمعطي

6500 دولار قيمة الوثيقة مقابل قسط شهري يبلغ 6.5 دولار

مصطفى الصاوي

الوثيقة إيجابية وتتطلب ترويجا كبيرا لإقبال المغتربين عليها

سعيد هندي

يجب تحويل الوثيقة إلى أمر إجباري كي تصبح أكثر فاعلية

ويشكل غياب الوعي التأميني تحديا كبيرا أمام نجاح الخطوة رغم أهميتها خاصة لدى العمالة الحرفية، إذ يرتبط رواج الطلب على التأمين طرديا مع مستوى الدخل الإجمالي، فكلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت كثافة التأمين، والعكس صحيح.

وحسب الهيئة العامة للرقابة المالية تصل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 1.3 في المئة، وهي نسبة متواضعة جدا، من خلال 41 شركة بإجمالي صافي أصول 9.7 مليار دولار باستثمارات تتجاوز 8.14 مليار دولار.

ويؤكد الصاوي أن خطة الاتحاد تستهدف الوصول بمساهمة القطاع إلى 3 في المئة خلال 4 سنوات، ويتحقق ذلك بتنوع المنتجات التأمينية ونمو نشاط الإقراض متناهي الصغر وفورة المشروعات التي تتطلب تغطية تأمينية.

وتلعب مشاركة الحكومة في تدشين الوثيقة وإخضاع مجمعة التأمين لها لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية دورا حاسما في نجاحها وإقبال المغتربين عليها، إذ يعزز ذلك ضمان حقوق المصريين.

وطالب رئيس شعبة إلحاق العمالة بالخارج بالغرفة التجارية للجيزة سعيد هندي بأن تكون الوثيقة إجبارية لتلزم المغتربين للاشتراك فيها.

وأوضح أن السنوات الماضية شهدت عروضا من بعض شركات التأمين بداعي التأمين على العاملين بالخارج عبر شركات السفر، لكنها لم تف بالتزامها تجاه التعويضات وحماية هذه الفئة وتم فسخ التعاقد معها.

وأشار هندي لـ"العرب" إلى أن المشكلات التي تواجه المغتربين وتكون ظاهرة للعيان هي الحوادث والوفاة، لكن ثمة أزمات عدة في الخفاء يتم حلها بالتراضي بين صاحب العمل والعامل، ولا يجد العامل مفرا سوى الرضا بالحل القائم، إذ لا مأوى ولا سند له، ويلجأ بعض أصحاب العقود السليمة والخالية من البنود المطاطة إلى مكاتب العمل أو المحاكم حال تعرضهم للمشاكل.

وكشف استطلاع صادر في مايو الماضي عن إنترنيشنز، وهي شبكة ألمانية لتجمعات المغتربين حول العالم، أن البحرين تأتي في المركز الأول عربيا ضمن أفضل وجهة للوافدين في عام 2021، ثم قطر والإمارات وسلطنة عمان والسعودية ومصر والكويت.

ويتضمن الاستطلاع 59 دولة، حيث يعتمد تصنيفها على عدد من العوامل هي جودة الحياة التي تُقدم للوافدين وسهولة الاستقرار فيها والتمويل وتكلفة المعيشة والوظيفة، فضلا عن جواب الوافدين على سؤال "ما مدى رضاكم عن الحياة في الخارج بشكل عام؟".

ولم يتفاءل يوسف سالم، وهو مقاول مصري يعمل بالسعودية عندما علم بتدشين الوثيقة، موضحا في حديثه لـ"العرب" أن شركات التأمين لن تستطيع صرف تعويضات أو حماية المغتربين، حال تعرضهم لخلافات مع أصحاب الأعمال، وتسريحهم لبلدانهم، خاصة مع عقود العمل غير الملزمة داخل البلد الخليجي، لاسيما مع الحرفيين والتي تشبه نظام الكفيل.

وقال عبدالرحمن محمد، مدرس مصري يعمل في الكويت، إن "الهدف الأساسي لتلك الوثيقة هو تحصيل عملات أجنبية من المغتربين، وأنه قد يشارك فيها من أجل خطر الوفاة والحوادث فقط، أما بقية الحقوق يتم حلها بشكل ودي".

وتابع في حديثه لـ"العرب" "قد يتعرض العامل المصري بالخارج إلى ضياع حقوقه، ولا يجد دعما حكوميا كي ينال جزءا منه".

ووافقه الرأي كل من محمود موسى مدرس بالكويت أيضا وحسن سالم نجار مسلح بالسعودية، حيث أكد الأخير أنه تنازل عن مستحقات له في عام 2017 حتى يضمن الاستمرار في العمل.

ويؤكد كلام المواطنين ضرورة شمول المغتربين برعاية أكثر لحمايتهم وصون كرامتهم وضمان حقوقهم، وفي هذا الصدد، أكدت وزارة الهجرة أنها لا تدخر جهدا لتلبية احتياجات هؤلاء وتتواصل مع الجاليات المصرية حول العالم لتعزيز سبل التعاون للتعامل مع أي مشكلات تواجههم.

وأكد عضو مجلس إدارة شعبة إلحاق العمالة بالخارج بالغرفة التجارية للقاهرة عبدالرحيم المرسي أنه يجب توسيع الوثيقة لتشمل فقدان الوظيفة، بجانب قيمة التعويضات، كما أن تدشينها يبث الثقة والأمان لدى المغتربين، لأنهم دائما عرضة للأزمات.

وتسعى شعبة إلحاق العمالة بالقاهرة للتواصل مع وزارتي الهجرة والقوى العاملة حتى تتحول الوثيقة إلى إلزامية بحيث يتم ربطها بجواز السفر أو عقود العمل، عند توثيق جواز السفر من وزارة القوى العاملة.

وقلل المرسي لـ"العرب" من وجود عوائق شرعية أمام تفعيل الوثيقة لاسيما أن دار الإفتاء المصرية تبيح ممارسة نشاط التأمين، فضلا عن أنه لا توجد بدائل أو أدوات موازية لضمان حماية المغتربين وتعويضهم عند تعرضهم للخطر.

ويرتهن ضمان المغتربين لحقوقهم بتوافر الوعي لديهم للمطالبة بها دون أي مخاوف مع الاطلاع على بنود العقد ومراجعة المتخصصين، لأنه لا توجد دولة تتحيز لصاحب العمل أو تنصره على الوافدين طالما أن عقد العمل سليم وموثق.

ولفت المرسي إلى أن شعبة القاهرة توصلت مع الجهات الرسمية السعودية إلى صيغة رسمية للعقود بحيث تكون باسم المواطن المصري وجهة العمل وموثقة بالغرفة التجارية والخارجية السعودية، ثم يتم تصديقها من الجهات الرسمية بمصر ما يعزز من سهولة حصول العامل على حقوقه حال نشوب أي أزمة، إذ يكون القضاء هو الحكم في هذه الحالة.

الجزائر ترقع موازنة 2022 بإحياء ضريبة الثروة

الجزائر – أجبر اتساع تداعيات تراجع العائدات النفطية على الجزائر الحكومة إلى ترقيع موازنة العام المقبل عبر إعادة إحياء ضريبة "الثروة" بعد عجزها عن توفير مصادر بديلة للتمويل بما يخفف الضغوط على المالية العامة.

وأعلنت السلطات في وقت متأخر الأحد الماضي عقب اجتماع لمجلس الوزراء ترأسه الرئيس عبدالمجيد تبون خصص لمناقشة قانون الموازنة العامة لسنة 2021، أنها ستفرض تلك الضريبة مع تخفيض الرسوم المطبقة على أجور العمال والموظفين.

وكانت الجزائر خلال فترة حكومة أحمد أويحيى المسجون حاليا بتهم فساد قد طرحت في 2018 استحداث ضريبة على الثروة تتراوح بين 1 و3.5 في المئة للثروات، التي تتجاوز نصف مليون دولار.

لكن تم صرف النظر عن الخطة خشية إثارة المواطنين الذين مروا بظروف معيشية صعبة منذ تدحرج أسعار النفط الخام في منتصف 2014، وسرعان ما تطورت الأحداث ليضغط الحراك الشعبي على نظام الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة وانتهى المطاف بإسقاطه في بداية 2019.

ولفت بيان للرئاسة الجزائرية، الذي نشره حسابها الرسمي على فيسبوك إلى أن تبون وجه "بضرورة العمل بالضريبة على الثروة وإعادة تعريفها (تحديد شروطها)، في الموازنة الجديدة".

وكانت موازنة 2021 قد تضمنت فرض ضريبة على الثروة بالنسبة للأملاك (عقارات) والأموال، لكن تطبيقها واجه صعوبات في ظل عدم وجود إحصائيات بعدد الأثرياء المعنيين كما يقول المسؤولون، لكن التقديرات تشير إلى أن نحو 4 ملايين جزائري مستهدفون بهذا الإجراء.

وحددت الضريبة حينها بواقع 15 في المئة لكل من يملك أموالا تتراوح ما بين 100 و150 مليون دينار (بين 728 ألف دولار و1.1 مليون دولار)، وترتفع كلما ارتفعت قيمة الثورة المملوكة.

وحتى تمتص غضب الجزائريين سيتم خفض الضريبة على الدخل الإجمالي المفروضة على أجور العمال والموظفين. وتختلف نسبته من قطاع إلى آخر، وتصل في بعض الأحيان إلى 35 في المئة من الراتب.

ومنذ سنوات، تطالب نقابات عمالية بخفض الضريبة على الدخل المطبقة على أجور العمال والموظفين بما يسمح برفع فاتورة الرواتب الشهرية.

> 4
> **ملايين ثري جزائري مستهدف بهذه الضريبة كما تشير إلى ذلك بعض التقديرات**

وتقول عدة نقابات إن القدرة الشرائية للجزائريين انهارت خلال السنوات الأخيرة بفعل جمود في الأجور وارتفاع كبير في أسعار السلع والمنتجات.

وتتوقع السلطات إيرادات إجمالية تفوق 37 مليار دولار نهاية العام الجاري، منها 33 مليار دولار عائدات نفطية وغازية، صعودا من 23 مليار دولار في 2020.

وبحسب المسودة الأولية للموازنة الجديدة فإن مؤشرات الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات، إذ تمثل 93 في المئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، ستشهد تحسنا في السنة المقبلة، بفضل الإصلاحات والإجراءات التحفيزية.

وكانت الموازنة الحالية قد سجلت عجزا تاريخيا منذ بداية هذا العام فاق 22 مليار دولار، بسبب الأزمة الصحية التي رافقتها أخرى اقتصادية هوت بأسعار النفط إلى مستويات دنيا.

الاتحاد للطيران تشرع في توسيع طاقة التوظيف

أبوظبي – أعلنت الاتحاد للطيران المملوكة لحكومة أبوظبي الاثنين أنها ستطلق حملة الأسبوع المقبل في عدة مدن عالمية لتوسيع طاقة التوظيف في أعقاب تعافي الطلب على الرحلات الجوية.

وقالت الشركة إنها "تعتزم تعيين ما يصل إلى ألف من أفراد طواقم الضيافة الجوية في ظل انتعاش الطلب على السفر مع تخفيف القيود على الحدود الدولية وزيادة العمليات".

وأوضحت أنها ستنظم فعاليات توظيف في عشر مدن، منها أبوظبي وبيروت وأمستردام وبرشلونة وميلانو وفي الفترة الفاصلة بين الحادي عشر والثاني والعشرين من أكتوبر الجاري.

وقال جهاد متّى رئيس قسم الأداء والمساندة للطواقم في الاتحاد للطيران في بيان "كانت الأشهر الثمانية عشر الماضية في غاية الصعوبة، إلا أن أمامنا الكثير مما يمنح التفاؤل والإيجابية مع تخفيف قيود السفر. فقد قمنا بتعزيز عملياتنا التشغيلية لتلبي الزيادة الجديدة في الطلب".

وألغت الاتحاد للطيران مع تفشي الجائحة العام الماضي العشرات من الرحلات الجوية وطلبت من بعض موظفيها تقديم موعد إجازات مدفوعة في الوقت الذي تعالج فيه الأزمة التي أضرت بالطلب العالمي على السفر.

وأوقفت الشركة تحليق طائرات من بينها عشر طائرات من طراز إيرباص أي 380 العملاقة، كما استغنت عن 19 طائرة بوينغ 777 – 300.

لكن الرئيس التنفيذي للشركة توني دوغلاس قال الشهر الماضي إن "ثمة أسبابا تدعو إلى بعض التفاؤل، حيث سجلت الاتحاد للطيران في يوليو 2021 أقوى أداء لها منذ عام ونصف العام".

وأكد في مقابلة عبر الإنترنت مع كابا لاستشارات الطيران أن الشركة شغلت ما يزيد قليلا عن 40 في المئة من مقاعدها في يوليو، مقابل 24.9 في المئة فقط على مدار الأشهر الستة الأولى من هذا العام. ومع ذلك، حذر من أنه من المرجح أن "تظل الرحلات الجوية فاترة بشدة لبعض الوقت".

وقالت الاتحاد للطيران في أغسطس الماضي إنها قلصت خسائرها التشغيلية الأساسية بواقع النصف في أول ستة أشهر من 2021 إلى 400 مليون دولار، وإن مستوى السيولة عاد إلى مستويات ما قبل الجائحة.

وخفضت شركة التكاليف التشغيلية 27 في المئة على أساس سنوي إلى 1.4 مليار دولار بعد أن سارعت بخطى تنفيذ خطة إعادة هيكلة سابقة على الجائحة في العام الماضي وساهم في ذلك خفض بنحو 40 في المئة لعدد الطائرات المستخدمة.

عودة زخم سوق السفر